

ان دور الوساطة الذي تؤديه سويسرا ، من وقت الى وقت ، دور متواضع جدا لا يكاد يذكر . بل هو في الواقع لا يستحق هذه التسمية ، لانه ليس سوى تدبير بسيط تقوم به السلطات السويسرية ويسقر عن السماح لطرفين دوليين متنازعين بعقد اجتماعات او اجراء مفاوضات فوق ارضها . ان العامل الجغرافي هنا يتفوق على كل دور سياسي .

ففي عام ١٩٦٢ ، جرت في احدى المدن السويسرية مفاوضات بين الفرنسيين والجزائريين . الا ان سويسرا لم تكن ، بالنسبة الى هذا الحدث ، الا مكان لقاء للطرفين المتحاربين . ومع ان الحكومة السويسرية قد انتدبت احد سفرائها ليكون تحت تصرف الطرفين ، فانه لم يقد ابداء بمهمة وساطة ، بل قسام بدور ساعي البريد . ولهذا قال المفكر Zeigler : « منذ الحرب العالمية الثانية لم تقبل الحكومة السويسرية مطلقا ، او بشكل اوضح لم يتح لها ان تمارس وظيفة وسيط حقيقية » (١٨) .

ولعل اخطر ما ينطوي عليه الحياد السويسري في الفترة الراهنة هو رعايته لتجارة الحرب او تجارة الموت . وتعد هذه التجارة التي تنطلق من سويسرا ، الدولة التي تفاخر الدنيا بمحبتها للسلام واحتضانها للعديد من المنظمات الدولية ذات الطابع الانساني ، وصمة عار في جبين حيادها . وتكفي وحدها لنسف كل ركائز الحياد وفضائله من اساسها .

وتجارة الحرب والدمار نشاط اساسي تتقنه الامبريالية على مختلف انواعها واشكالها . بل ان هذه التجارة تعتبر من صلب الامبريالية التي تبني مجدها ورفاهيتها على اشلاء الضحايا وجثث الابرياء . وازدهار هذه التجارة ورواجها في سويسرا دليل ساطع على تواطؤ نظامها مع الامبريالية ، وبرهان واضح بالتالي على انحراف حيادها عن الخط السليم المعلن . وتحمل سويسرا هنا مسؤولية كبرى لانها تسمح باستخدام ارضها كمركز ومقر ومكان لممارسة هذه التجارة :

١ - فارضها تستخدم كمركز تجمع وانطلاق لتجار الحرب العالميين . فهؤلاء يتخذون من سويسرا مركزا لشراء الاسلحة الفتاكة وبيعها ونقلها واعادة بيعها دون ادخالها الى الارض السويسرية . ان هذه العمليات تتم بواسطة مكاتب ، موجودة في بعض المدن السويسرية المهمة ، تديرها شركات تجارة الحرب .

٢ - وارضها تستخدم كعقر للشركات الكبرى ذات الجنسيات المتعددة والانتاج المتنوع . وهي من اصل اجنبي ، ولكنها تقيم في سويسرا . فزوريخ ،